

من أعلام القضاء

فضيلة الشيخ
حسن بن محمد المشاط
١٣١٧ - ١٣٩٩ هـ

إعداد:
د. حسن بن محمد سفر*

* الأستاذ المشارك بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وإمام المرسلين، وأول القضاة العادلين، معلّم الإنسانية وهاديها إلى الصراط المستقيم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الغر الميامين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن التذكير بسير العلماء العاملين والقضاة والحاكمين وحماة الملة والدين الباسطين عدل رب العالمين بين الخلايق أجمعين الرافعين ميزان العدل والقامين الظلم، والترجمة لأعلامهم لهو خير عمل وأعظم أجر تصرف إليه الأقلام وتزين به الأسفار وذلك لاعتبارات عدة:

أولها: أن هؤلاء الكوكبة المميزة في زمن التكالب على الماديات والتزاحم على التفاهات تعتبر دراسة سيرهم وإبراز أدوارهم في الحكم والقضاء فيها عبرة واعتبار وحسن التأسي والامتثال إذ جمعوا بين المحاسن ديناً ودنيا.

ثانيها: وجوب معرفة الأمة المحمدية بعلماء وقضاة الإسلام، خصوصاً علماء وقضاة بلاد الحرمين الشريفين.

هذا وإن من هذه الكوكبة من علماء وقضاة الإسلام القاضي والأصولي الفقيه الشيخ حسن بن محمد المشاط.

نسبه وولادته:

ينتسب الشيخ إلى أسرة آل المشاط ، وهي من الأسر المكية العريقة التي أنجبت العلماء والأعيان والتجار ، وقد ولد المترجم له بمكة المكرمة بحارة القرارة بالقرب من المسجد الحرام في الثالث من شوال سنة سبع عشرة وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية الشريفة (١) .

حياته العلمية وصفاته:

نشأ الشيخ - رحمه الله - في ظل الرعاية والاهتمام الأبوي لوالديه اللذين توليا العناية والتربية وغرسا فيه حب العلم والنشأة الشرعية ، إذ توسما فيه الخير والمكانة ، وتلمذ علي أيدي الجهابذة من علماء البلد الحرام ، فقرأ المختصرات والمطولات في مذهب الإمام مالك - رحمه الله - ، وجلس في طلب العلم عند المشايخ العظام والفقهاء النحارير أمثال مفتي المالكية في عصره الشيخ محمد عابد المالكي ، فقرأ مجموعات من كتب المذهب كمجموعة العلامة سيدي الأمير ، ولازم علماء مكة المكرمة كالشيخ بكري شطا وابنه الشيخ أحمد شطا ودرس على أيديهما بالمسجد الحرام العلوم الشرعية والدراسات النحوية والبلاغة والمعاني والبديع .

أما صفاته فقد أدركته وجلست إليه في طلب العلم ، فهو رحمه الله مثال نموذجي للعلماء الورعين يعتز بشخصيته العلمية مع التواضع الجم يجالس الضعفاء والفقراء ويتجنب الوجهاء والوزراء وأصحاب المناصب العليا ، وكان كثير التردد لبيت من الشعر وهو :

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم
ولو عظموه في النفوس لعظما

وعلى الرغم من هيبته وقوة شخصيته وسمته ووقاره إلا أن السمة البارزة في تكوينه الخلقي الفطري الرقة والعطف والألفة والممازحة والتي لها عنده أوقات . ولكن يغلب عليه جد الصالحين

(١) انظر : الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، تأليف فضيلته وإعداد التحقيق والدراسة لفضيلة الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان عضو هيئة كبار العلماء، ص ١٧ .

وسكون تأمل أهل البصر والبصيرة. كثير الذكر والتلاوة، وكان مداوماً على صلاة الليل متابعاً للحج والعمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف مصلياً ومسلماً على سيد الأنام وقدوة العلماء والقضاة الأعلام سيدنا محمد ﷺ، وقد جلست إليه في الروضة الشريفة فاستمعت منه إلى الفتاوى وبيان الأحكام لمن يسأله ويدعم الإفتاء بالدليل من الكتاب والسنة وكان هذا منهجه حتى عوتب على إيراد الأدلة من قبل بعض مشايخ السودان أثناء اجتماعه بعلمائهم فقالوا له: إن هذه وظيفة المجتهد ونحن بعيدون عنها فقال لهم: سبحان الله إن مرتبة المجتهد فوق ذلك بمراحل وذكرهم بما وقف عليه في لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية أثناء كلامه في فضل العلم والعلماء حيث قال: «كان سفيان الثوري، وابن عيينة وعبدالله بن سنان يقولون: لو كان أحدنا قاضياً لضربنا بالجرید فقيهاً لا يتعلم الحديث ومحدثاً لا يتعلم الفقه». وله مع العلماء مناظرات وجلسات رحمه الله (٢).

حياته الوظيفية:

بعد أن منّ الله عزّ وجلّ عليه في حمل أوقار العلوم الشرعية ومنح الإجازات العلمية شاء الله أن يتصدر الشيخ للتدريس الذي كان هوايته وعشقه لما يجد فيه من اللذة والمتعة حين ينقب بين الكتب ويعلق ويهمش ثم بما فتح الله عليه من هذا النهل يروي ظمأ العطاش من طلاب العلم حيث كان يتحلق على دروسه ويجلس إليها طلاب العلم وتلاميذه وعلية القوم وفي مقدمتهم من لازم دروسه العلمية بصفة مستمرة العلامة محمد المصطفى العلوي الشنقيطي الملقب بابن الإمام صاحب المؤلفات العميقة والغزيرة - رحمه الله - والذي كان تربطه بالذي الشيخ محمد بن محمود سفر - رحمهم الله جميعاً - روابط المحبة والود، وكثيراً ما كنت أجلس إليه في مجلس الوالد واستفيد من علمه النافع، وهو صاحب كتاب: «تنوير قلوب المسلمين بتاريخ أمهات

(٢) انظر: الثبت الكبير في مشايخه وأسانيده وإجازاته، تأليف ودراسة وتحقيق: د. محمد ابن عبيد، ص ٣٣.

الشيخ حسن بن محمد المشاط

المؤمنين» المسمى: «بزهرة الورد وطيب الرياحين»، ففيه من العلم والفوائد والفقه ما لم يكتب مثله وغيره من المؤلفات ويجلس إلى دروسه العلامة حمزة بن عمر العيدروسى من علماء المسجد الحرام. وعلى الرغم مما يحمله هؤلاء العلماء من علم إلا أنهم بتواضعهم الجم يجلسون إلى دروس إخوانهم من أهل الفضل والعلم والفقه والدراية.

ومما يميز دروس الشيخ المشاط - رحمه الله - البساطة في الأسلوب والنزول إلى العقول والتدرج في المنهجية التلقينية وتوصية الطلاب بحفظ المتون والمنظوم لتكون الحجة عندهم قوية والإدراك والفهم سريعاً مردداً الأثر المروي: «من حفظ المتون نال الفنون».

حياته العملية وولايته القضائية:

أشار العلامة محمد بن عبدالله الكيكي ت (١١٨٥هـ) في كتابه القيم: «مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد والجال» أنه ينبغي لطالب العلم أن يهرب من المناصب الشرعية كالقضاء والفتوى، والتصدي لكتب الوثائق ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، لأن السلامة في ذلك نادرة إلا لمن ابتلي بها (٣)، ولقد شب الشيخ عازفاً عن الوظائف والمناصب، والميل إلى العلم والتدريس إلى أن شاء الله فصدر الأمر الملكي عام ١٣٦١هـ بتعيين فضيلته عضواً بهيئة التمييز يقول رحمه الله: «تقدم أنى لما فرغت من التحصيل بالمدرسة الصولتية بادرت بالتدريس فيها حتى عام ١٣٦١هـ، ثم فوجئت في هذا العام ١٣٦١هـ بتعييني موظفاً في عضوية هيئة التمييز القضائية التي يرأسها الشيخ محمد ابن مانع. وهذا الأمر الملكي صادف مني عزوفاً عن الوظائف والمناصب الحكومية» (٤).

وقد جمع بين التدريس وعضوية التمييز بجد وحرص حتى شاء الله فانحلت الهيئة بأمر من

(٣) انظر: مواهب ذي الجلال: الكيكي، ص ٤٦، تحقيق: أحمد التوفيق، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م.

(٤) راجع: مذكرات الشيخ حسن المشاط، ص ٢ وكناشته.

صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله عام ١٣٦٤ هـ. ثم عين وكيلاً عن رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة والتي كان يشغلها فضيلة الشيخ زكي البرزنجي. ثم صدر الأمر الملكي من صاحب الجلالة الملك سعود رحمه الله بتعيينه عضواً بمجلس الشورى، وحمد الله أن خلصه من ولاية القضاء، إلا أن الفرحة لم تكتمل، إذ رفع سماحة رئيس القضاة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ التماساً إلى المقام الكريم نحو إعادة فضيلة الشيخ حسن بن محمد المشاط إلى ولاية القضاء، وجاء التوجيه السامي بتعيينه معاوناً لرئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، ونزولاً عند الرغبة الملكية عملاً بموجب السمع والطاعة لولي أمر المسلمين باشر العمل مساعداً للرئيس وكان يرأس المحكمة فضيلة العلامة الشيخ عبدالله بن عمر ابن دهيش - رحمه الله - قال لي ابنه معالي الشيخ عبد الملك ابن دهيش: «عقب تخرجي من كلية الشريعة بمكة المكرمة عينت ملازماً قضائياً بالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة فتوثقت صلتني بفضيلة الشيخ حسن حيث كان يعمل مساعداً لرئيس المحكمة التي كان والدي يرأسها، وكثيراً ما كان يزور والدي بالمنزل فيتناولان القضايا المنظورة بالمحكمة، وقد استفدت من ذلك كله ولله الحمد والمنة». وغني عن التعريف أن الشيخ عبدالله ابن دهيش علم من أعلام الشريعة والقضاء فله من البصمات التطويرية لجهاز المحكمة في مكة، ويعد مرجعاً علمياً وموسوعة قضائية لجميع الولاة والعمال في مجال القضاء، ولديه مكتبة ضخمة استفاد منها طلاب العلم والقضاة ومنهم المترجم له الشيخ حسن المشاط.

مواقف وأحكام قضائية:

تميز فضيلة الشيخ حسن المشاط بالعلم الغزير والفقه والدراية فلا تعرض عليه قضية في المحكمة إلا وقد تأملها ونظر فيها نظرات الفاحص ورجع إلى كتب أهل العلم وقلب بواطنها واستخرج الأحكام المدعمة بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وأثناء عمله في سلك

الشيخ حسن بن محمد المشاط

القضاء عرضت عليه كثير من القضايا والنزاعات بين الخصوم ولعل من أبرزها حكمه في القضية ذات الرقم ٨٣٣/ عام ١٣٦٨ هـ والمدونة في سجلات المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة وفحواها أنه في عام ثمانية وستين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية طلق (ص) زوجته (خ) وهي حامل منه باعترافه وثبوت حملها عند من يعرفها فصار ينفق عليها نفقة الحمل حتى تمت لها سنة من حملها ولم تلد، فارتاب الزوج في صدق الحمل وقطع عنها النفقة فتنزهت عن محاكمته واستمرت على حملها، وورد عليها الخطأب الراغبون في زواجها فامتنعت، لعلمها أن الجنين راكد في بطنها ولم تنزل كذلك حتى بلغت خمس سنين وتسعة أشهر منذ أبانها فولدت له ولداً فاشتبه أمره على بعض الناس (٥).

أنكر الزوج المولود وأقام دعوى ضدها، وكان حاكم القضية فضيلة المترجم له فأثبت نسب المولود لوالده (ص) إلا أن هذا المدعي لم يكن مقتنعاً بالحكم الشرعي ولم يسلم به ورفع ضد الشيخ حسن شكوى إلى جلالة الملك عبدالعزيز فكون - رحمه الله - هيئة من العلماء برئاسة الشيخ محمد ابن مانع وكان غالب أعضاء هذه الهيئة يخالفونه الرأي ولكن هذا لم يزعجه عن رأيه حيث كان كعادة المنهجية في الحكم والقضاء يدعم الحكم بالنصوص ويوضح أوجه الدلالة والمدلولات بما يجب أن تفهم عليه.

والهيئة لم تكن مقتنعة بالحكم والشيخ متمسك به وهي معارضة له وأمام هذا الاختلاف والإصرار من قبل حاكم القضية عرضت تفاصيلها على الملك عبدالعزيز فأمر بإحالة كامل ملف القضية إلى مفتي الديار السعودية سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - لدراستها وإبداء الرأي فيها فيما هو الحق من الموقفين موقف القاضي الشيخ حسن المشاط وموقف الهيئة المكونة برئاسة الشيخ ابن مانع . وبعد دراسة القضية من قبل سماحة المفتي كان موقفه التأييد (٥) انظر: القول الحق في أمد الحمل المحقق وتحرير الكتابة في الفرق بين محققة الحمل والمربابة، تأليف الشيخ محمد المصطفى العلوي، ص ٣، مصر، مطبعة دار مصر للطباعة.

والتأكيد لما حكم به القاضي الشيخ حسن المشاط وأشار سماحة المفتي إلى تأييده للحكم بلحوق الولد لأبيه ونص سماحته قائلاً: «فوجدت ما حكم به القاضي المنوه عنه أعلاه حكماً مستقيماً لا يسوغ نقضه. هذا ما فهم من أصول الشرعية المطهرة...» (٦).

هذا نموذج من أفضية فضيلة المترجم له يتضح منه تمكنه في العلم ورسوخه في فقه الأفضية والأحكام وتضلعه في فقه المذاهب الفقهية وتحضيره لحكم الأحكام المعروضة عليه بعد سبر غور كتب الفقه وتدعيمه في حكم القضية وتسبيب الأحكام لها وفق مصادر التشريع الإسلامي، ولهذا فإن جميع أحكامه الصادرة فترة ولايته للقضاء كانت تصادف التصديق من هيئة تمييز الأحكام الشرعية ومن المراجع القضائية العليا ولا تنقض.

خاتمة حياته ووفاته:

عاش فضيلة الشيخ حسن بن محمد المشاط ملء السمع والبصر يقصده العالم، والطالب، والكبير، والصغير، وأهل الرأي والحجى فلا يبخل عليهم بأوقاته، وجاهه، وماله، وعلمه، ظل هكذا يدرس ويفتي ويفعل الخير حتى انتقلت روحه إلى جوار السميع العليم الحي الباقي جلّ وعلا، وكان ذلك يوم الأربعاء السابع من شهر شوال عام ١٣٩٩ هـ، وبكت مكة وجيران الحرم علماء من أعلامها وقاضياً من قضاتها. وصلي على جثمانه في المسجد الحرام وقبر في مقبرة المعلاة. وبوفاته فقدت البلاد علماً من أعلامها. فرحم الله هذه الثلة المباركة من علماء الإسلام وقضاة الأمة الإسلامية الأعلام وهدانا إلى نهج طريقهم والتأسي بهم ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

(٦) راجع فذلقة التصديق القضائي كاملة في: الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، ص ٤٩، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.